آراء الفارسي النحوية في كتاب شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك

م. م يسرى ناصر غازي
الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية

المستخلص :

برزت جهود علماء العربية في النحو العربي الذي يعد من أهم علوم اللغة وأصبحت واضحة جلية في هذا المجال ومن بينهم الفارسي ذلك العالم الذي تميز بسعة فهمه وتنوع مداركه إذ أثرى اللغة بكل ما لديه من علم وأصبح إمام وقته في علم النحو إذ بينتُ في هذا البحث آراء نحوية لعالم خدم العربية وأثراها بشكل كبير وملحوظ بصورة لا يمكن غض النظر عنها من خلال كتاب مهم الا وهو كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك الذي يعد من أنفع المؤلفات التي ألفت في هذا المجال إذ جمعت فيه الآراء النحوية والصرفية. ولم يتعصب الفارسي لمذهب معين فهو يرى أن الحكم النحوي قد يكون مقصوراً على السماع أو القياس ويلتمس تخريجات عدة للوصول إليه من خلال آراءه ولم يقتصر على ذلك فحسب بل ألّف كتباً كثيرة ومصنفات نافعة في النحو العربي وتوصلت في نهاية البحث إلى جملة من النتائج مذكورة في مواضعها من خلال الأبواب النحوية وأخيراً نسأل الله التوفيق في عملنا هذا إنه سميعٌ مجيب الدعاء.

المقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم والصلاة والسلام على نبينا محمد (صلى الله عليه واله وسلم) وبعد: قال رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم): ((رحم الله امراً أصلح من لسانه)) وبهذا يعد علم النحو من أهم وأبرز علوم العربية لتنوع موضوعاته وتعدد مدارسه ومذاهبه فهو المنظومة التي توصلنا إلى معرفة احوال الكلمات وإعرابها وما يجب أن يكون في اخرها من علامات الإعراب فاصبحت معرفته ضرورية لكل كاتب في شتى المجالات فضلاً عن أنه العلم الذي يتوصل به إلى معرفة كتاب الله إذ وضع لتصحيح الالسنة وعصمتها من الخطأ بعد أن فشا اللحن وشاع الخطأ بين متكلمي العربية فهو العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصولة إلى معرفة أحكامه فبرزت جهود العلماء جلية في هذا المجال ومن بينهم الفارسي ذلك العالم الجليل فعقدت العزم وتوكلت على الله لكي ابحث في هذا البحث جهود الفارسي واراءه النحوية في كتاب شرح ابن عقيل من خلال موضوعات النحو وسبقتها بتمهيد تناولت فيه حياته وسيرته ومؤلفاته

وتكلمت بشئ مختصر عن كتاب شرح ابن عقيل ومن ثم عرضت الموضوعات النحوية وكان لا بد من الرجوع إلى امهات الكتب في علم النحو وقراءة ما كتبه العلماء في هذا المجال فكان اطلاعي عليها عوناً لي في مسيرة انجاز بحثي ولا يخلو الأمر من صعوبات يواجهها الباحث في البحث فإن أصبت فمن الله وإن اخطأت فهذا يدل على أن الكمال لله وحده. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه اجمعين.

(التمهيد)

- **أبو علي الفارسي (حياته)**

هو أبو علي الحسن بن أحمد بن الغفار بن سليمان الفارسي ويقال له أيضاً ابو علي الفسوي وأمه من ربيعة الفرس سدوسية من سدوس شيبان ولد بفسا من ارض فارس سنة ثمان وثمانين ومائتين [١]، قدم بغداد فاستوطنها وأخذ من علماء النحو بها فعلت منزلته واصبح امام وقته في علم النحو ودار البلاد واقام بحلب مدة من الزمن عند سيف الدولة سنة أحدى واربعين وثلثمائة. توفي يوم الاحد لسبع عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الآخر وقيل ربيع الأول سنة سبع وسبعين وثلثمائة ببغداد ودفن بالشونيزي [٢]

أساتذته وتلامذته:

أدرك الفارسي ابا اسحاق الزجاج وابا بكر بن السراج وأخذ عنهما وعن علي بن سليمان الاخفش وابي بكر بن مبرمان وابي بكر الخياط ترك ثلاثة من جملة اصحابه وهم أبو الفتح عثمان بن جني وعلي بن عيسى بن الفرج الربعي وأبو طالب احمد بن بكر العبدي [٣].

ولابد من الذكر أنه أخذ عن علماء النحو حتى علت منزلته فقال قوم من تلامذته: إنه فوق المبرد واعلم، إذ كانوا يفضلونه على المبرد وكان ابو طالب العبدي يقول: ليس بين سيبويه وأبي علي أبصر بالنحو من أبي علي فبذلك اشتهر وكان إمام وقته في علم النحو [٤]. وكان عضد الدولة يقول: انا غلام الفارسي في النحو وغلام الرازي في النجوم [٥]. جرت بينه وبين المتنبي مجالس وانتهت إليه رئاسة النحو. حدث بجزء من حديث اسحاق بن راهويه سمعه من علي بن الحسين بن معدان تفرد به وعنه عبيد الله الازهري وابي القاسم التنوخي وابي محمد الجوهري وجماعة.

- **مؤلفاته:**

للفارسي مؤلفات متعددة منها كتاب الاغفال وفيه مسائل الفها رداً على كتاب ابي اسحاق الزجاج المعروف بـــــ (معاني القرآن) وله كتاب (الحجة) تكلم فيه على مذاهب القراء السبعة

الذين ثبتت قراءتهم في كتاب ابن مجاهد (رحمه الله) ووجوهها في العربية واحتج لكل واحد منهم وله كتاب (العوامل المائة) [٦] ومن مؤلفاته (شرح مسائل مشكلة) وكتاب (الإيضاح والتكملة) صنفه لعضد الدولة وشرحه الجرجاني بكتاب اسماه (المغني في شرح الإيضاح) بشرح مبسوط في ثلاثين مجلداً ثم اختصره في ثلاث مجلدات سماه (المقتصد) والجرجاني ألف في شرح الايضاح ثلاثة شروح [٧]. ومن مصنفاته أيضا كتاب (المقصور والممدود) و(المسائل الحلبيات) و(المسائل البغداديات) و(المسائل الشيرازيات) و(المسائل القصريات) و(المسائل العسكريات) و(المسائل البصرية) و(المسائل الدمشقية) و(المسائل المجلسيات) و(المسائل الكرمانية) و(المسائل الذهبيات) وكتاب (نقض الهاذور)[٨] ومن مؤلفاته كذلك كتاب (أبيات المعاني) و(التتبع لكلام أبي علي الجبائي) في التفسير، وتفسير قوله تعالى[٩]:﴿**إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ**﴾ (المائدة: ٦) ومصنفاته كثيرة نافعة وكان فيها اعتزال. ومن كتبه ايضاً كتاب (المسائل المنشورة) و(مختصر عوامل الإعراب) و(أبيات الإعراب).

- **كتاب شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك:**

هذا الكتاب من انفع المؤلفات التي ألفت في علم النحو إذ لم نجد من المؤلفات التي نالت القبول مثلما ناله هذا الكتاب إذ قام إمام النحاة ابن مالك (جمال الدين محمد بن مالك) المولود بجيان بتأليف كتاب اسماه (الخلاصة) واشتهر بين الناس باسم الألفية (ألفية ابن مالك) وعمد إلى شرحه العلامة عبد الله بهاء الدين بن عقيل فجمع فيه اراء العلماء لذا وجد فيه القبول والاستحسان فكان هذا الكتاب شافياً كافياً في علم النحو إذ جمعت فيه الآراء النحوية والصرفية مع الإشارة إلى آراء ومذاهب العلماء وبيان ما اختير من الاراء وشرح الكتاب غير هؤلاء الكثير من العلماء ولم نجد شرحاً من هذه الشروح إلا وتناوله العلماء بالكتابة عليه وبيان ما فيه من إشارات واكمال ما عسى ان يشتمل عليه من نقص والطريق الذي سلكه ابن عقيل كان وسطاً فلم يعمد إلى الايجاز ولم يقصد إلى الاطناب فضلاً عن بيانه لمذاهب العلماء ووجوه استدلالهم ومن ذلك آراء الفارسي النحوية [١٠].

(الأبواب النحوية)

١_ باب المبتدأ والخبر:

لا يمكن الجمع بين المبتدأ والخبر بحد واحد لاختلاف حقيقتهما إذ من المحال تحديدهما بشيء واحد لأنه يخل بخصوصية كل واحد منهما، فالمبتدأ هو كل اسم جرد عن العوامل اللفظية لاسناد خبره إليه أو لاسناده إلى فاعله والخبر هو كل اسم جرد عن العوامل اللفظية لاسناده إلى المخبر عنه [١١]. ومن مسائل هذا الباب لا يجيء الوصف مبتدأً إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام [١٢].

واختلف النحاه فيما بينهم فذهب الكوفيون والاخفش من البصريين إلى عدم اشتراط ذلك فقالوا: (قائمٌ الزيدان) على أن الزيدين فاعل سد مسد الخبر وقد يجوز استعمال الوصف مبتدأ من دون أن يسبقه نفي أو استفهام ومنه قول الشاعر [١٣]:

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال:يالا

والشاهد فيه: قوله: (فخير نحن) فـ (نحن) فاعل سد مسد الخبر ولم يتقدم على الوصف وهو خير نفي ولا استفهام. وذهب ابو علي وابن خروف وجماعة من النحاه إلى أنه لا شاهد في البيت لأن (خير) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (نحن خير) وفي (نحن) المذكور في البيت تأكيد للضمير المستتر في خير والشاهد الآخر في البيت أن (نحن) الذي وقع فاعلاً أغنى عن الخبر وهو ضمير منفصل. وهذا دليل للجمهور على صحة ما ذهبوا إليه من جواز كون فاعل الوصف المغني عن الخبر ضميراً منفصلاً ولا يجوز في هذا البيت أن يكون (نحن) مبتدأ موخر ويكون (خير) خبراً مقدماً إذ يلزم على ذلك الفصل بين خير وما يتعلق به وهو قوله: (عند الناس) على نحو قوله تعالى: ﴿**أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي**﴾ (مريم: ٤٦) فهذا يتم به استدلال الكوفيين على جواز جعل الوصف مبتدأ وأن لم يعتمد على نفي أو استفهام ويتم به استدلال الجمهور على جواز أن يكون مرفوع الوصف المغني عن خبره ضميراً بارزاً وإنما جعل الوصف مسبوقاً بهمزة الاستفهام أو النفي لأنه بمنزلة الفعل فهو خبر في الحقيقة عن فاعله [١٤]. وهذا ما اذهب إليه.

٢_ باب نواسخ الابتداء:

- **(كان وأخواتها):**

اختلف النحاه في (كان واخواتها) هل هي من الافعال أم من الحروف إلا ليس فإنها من الحروف ويرى الفارسي في احد قوليه ذلك [١٥]. إذ ذهب في الحلبيات إلى أنها حرف نفي بمنزلة (ما) النافية وتبعه ابو بكر بن شقير [١٦]. خلافاً للجمهور الذين ذهبوا إلى أن (ليس) من

الافعال والصحيح أنها فعل بدليل اتصالها بتاء التأنيث الساكنة نحو [١٧]: ليست هندٌ مفلحةً وأنا ارى أن مذهب الجمهور في كونها من الأفعال الناقصة مذهب صائب.

وحجة من ذهب إلى أنها فعل استدل على ذلك بوجوه منها اتصال ضمائر الرفع بها نحو: لسنا ولستم واتصال تاء التأنيث بها نحو: ليست وتفسيرها للفعل والاكتفاء بها في جواب الشرط نحو قوله تعالى: ﴿**يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنْ النِّسَاءِ إِنْ اتَّقَيْتُنَّ**﴾ (الاحزاب: ٣٢) وجواب الشرط يكون بالفعل وتقديم خبرها على اسمها وعليها على الصحيح ولو كانت حرفاً لم يجز قياساً على ما [١٨].

ومن ذهب إلى أنها من الحروف لعدم دلالتها على الحدث كسائر الافعال وذكر ذلك الفارسي في المسائل البغداديات والحلبيات. فضلاً عن احتجاجهم بوجوه منها أنها لا تتصرف والاصل في الافعال التصرف فضلاً عن أن الفعل يدل على الحدث في الزمن المعين أما ليس فأنها تدل على النفي دون الحدث ومنها أيضاً أنها لو كانت فعلاً لكان ماضياً لعدم وجود القرائن وليس بماضٍ لاتفاق الجمهور على انه لنفي الحال لا لنفي الماضي. والدليل الاخر سكون عينها والافعال الثلاثية متحركة العين. ومنها بطلان عملها فيما حكاه سيبويه ليس الطيب إلا المسك قياساً على (ما)[١٩].

- **تقديم خبر (ليس) عليها:**

جوّز أبو علي تقديم خبر ليس عليها فنقول: قائماً ليس زيدٌ وتبعه في ذلك ابن برهان[٢٠]. واختار الكوفيون والمبرد وابن السراج امتناع التقديم لأنه لم يسمع: (ذاهباً لست) وهو الصحيح لأنها فعل جامد اشبهت (عسى) وخبرها لا يتقدم بالاتفاق [٢١]. وذهب المتأخرون إلى ذلك أيضاً أما سيبويه فنسب إليه الجواز تارة وأخرى المنع[٢٢].

ونرى أن الفارسي وابن جني استدلا بالجواز لورود قوله تعالى: ﴿**أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ**﴾ (هود: ٨) لأن (يوم) متعلق بمصروفا وتقدم على (ليس) وأن تقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل [٢٣].

ولكنني أقول: إن التوسع في الظروف أكثر من التوسع في غيرها. ونرى أن حجة من منع من الكوفيين هي أن التقديم سيؤدي إلى الاضمار قبل الذكر وقد تقدم في خبر المبتدأ ما يغني عن اعادته [٢٤]. ووافقهم في الرأي السيرافي وعبد القاهر وابن الانباري [٢٥]. وهذا ما أذهب إليه. ويذكر أيضاً أن من أسباب المنع أنها لا تتصرف في نفسها فلم تتصرف في معمولها قياساً على فعل التعجب والسبب الآخر أنها كالحرف لجمودها فلم يتقدم منصوبها عليها قياساً على (ما) لكن هناك من يرى الجواز وأن تم القياس على فعل التعجب وعلى ما نقول قد حصلت المفارقة

بينهما في جواز تقديم المنصوب على المرفوع فيها لقوتها ولم يجز فيهما فجاز عليها وأن لم يجز عليهما [٢٦].

أما تقديم خبرها على اسمها فهو جائز اتفاقاً وهذا ما ذكره السيرافي والفارسي وغيرهما ومنه قراءة قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ**﴾ (البقرة ١٧٧) وهناك من منع تقديم خبرها على اسمها كما روي عن ابن درستويه وكأنّ من منع جعل (ليس) مثل (ما) فجعلها حرفاً لذا لا يجيزون ذلك [٢٧].

- **(زيادة الباء في خبر ما العاملة عمل ليس)**

هناك ثلاثة أحرف من حروف النفي اجريت في عملها عمل ليس في رفع الاسم ونصب الخبر منها (ما) في لغة اهل الحجاز وهي اللغة القويمة التي جاء بها التنزيل إذ قال تعالى [٢٨]: ﴿**مَا هَذَا بَشَراً**﴾ (يوسف: ٣١) وقوله تعالى: ﴿**مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ**﴾(المجادلة: ٢) ونرى ورود آيات قرآنية تدل على زيادة الباء في خبر (ما) مثلما تزاد في خبر (ليس) نحو قوله تعالى: ﴿**أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ**﴾ (الزمر:٣٦) وقوله تعالى: ﴿**وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ**﴾ (فصلت: ٤٦) واختلف النحاه في زيادتها بعد خبر (ما) إن كانت حجازية أو تميمية فذهب بعضهم إلى زيادتها بعد الحجازية والتميمية وهو موجود في اشعارهم وذهب بعضهم إلى زيادتها بعد الحجازية فقط على حين نقل عن سيبويه والفراء (رحمهما الله) زيادتها بعد التميمية أما الفارسي فقد اضطرب في رأيه فمرة يرى أنها لا تزاد إلا بعد الحجازية ومرة أخرى يرى أنها تزاد في الخبر المنفي [٢٩].

ويرى الحجازيون أن الجامع بين (ما) و(ليس) ثلاثة أوجه: وهي اشتراكهما في نفي الحال واشتراكهما في الدخول على المبتدأ والخبر واشتراكهما في دخول الباء في خبرهما لتأكيد النفي [٣٠].

وإذا تقرر ذلك فالمشابهة تقضي التأثير، والاعمال عندهم مشروط بثلاث شرائط وهي[٣١]: أن لا ينتقض النفي بـ (إلا) أو ما يعطي معناه وأن لا يفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف وأن لا يتقدم خبرها على اسمها ولا معموله. ويرى الكوفيون أن الخبر انتصب لفقد الخافض لكن هذا ضعيف لأنه يكون في الحرف المعدى للفعل فاذا حذف الحرف وصل الفعل إلى المعمول فينصبه وهذه العلة معدومة هنا [٣٢].

أما التميميون فيرون أن ما بعد (ما) يكون مرفوعاً بالابتداء والخبر فلا يعملونها ابداً.

- **(إنْ) النافية العاملة عمل ليس:**

يرى أكثر البصريين والفراء أن (إنْ) النافية لا تعمل شيئاً على حين نجد أن المبرد وابا بكر السراج والفارسي وابا الفتح بن جني يرون أنها تعمل عمل ليس[٣٣]. إذ يجوز أن نقول: إنْ زيدٌ قائماً على رأي المبرد [٣٤] واختاره ابن مالك إذ زعم ان في كلام سيبويه إشارة إلى

ذلك [٣٥]. وذهب الكوفيون خلا الفراء إلى ذلك أيضاً أي الاعمال وقد ورد السماع به ومنه قول الشاعر:

إنْ المرءُ ميتاً بانقضاء حياته ولكن بأنْ يبغى عليه فيخذلا

إذ اعمل (إنْ) النافية عمل ليس فرفع بها لفظ (المرء) ونصب بها (ميتاً) ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين بل تعمل في النكرات والمعارف فتقول[٣٦]: (إنْ رجلٌ قائماً) و(إنْ زيدٌ قائماً) في حين نرى أن كثيراً من النحويين منعوا اعمالها[٣٧]. إذ وجدت أن سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر بعدها فهي بذلك لا يجوز اعمالها وهذا استدراك على ما ذكر في كتاب شرح ابن عقيل [٣٨]. من أن سيبويه يرى أنها تعمل عمل ليس والذي أراه أنه لا ضير من الاعمال لورود السماع به.

- **دخول اللام في خبر إنْ المخففة)**

إذا خففت (إنّ) يكثر اهمالها فنقول: (إنْ زيدٌ لقائمٌ) برفع زيد وحينئذ تدخل لام في خبرها فرقا بينها وبين النافية واختلف النحاه فيما بينهم في هذه اللام فذهب سيبويه إلى أنها لام الابتداء دخلت فرقا بين النافية والمخففة وذهب بعضهم إلى أن من جعلها لام الابتداء أوجب كسر همزة (إنْ) ومن جعلها لاماً أخرى اجتلبت للفرق فتح همزة (أنْ) وجرى الخلاف في هذه المسألة بين الاخفش الصغير والفارسي فذهب أبو علي إلى أنها لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق وبه قال ابن ابي العافية وذهب الأخفش إلى أنها لام الابتداء ادخلت للفرق وبه قال الاخضر[٣٩]. فهي ليست للتأكيد بل فارقة بين المخففة والنافية[٤٠]. وحجة الفارسي ومن تبعه من وجهين[٤١]: أن الحذف منها طلباً للتخفيف والتأكيد ينافي ذلك والوجه الآخر: أن دخولها على المفعول به نحو: أن ضربتُ لزيداً ولو كانت لام التأكيد لم يجز دخولها عليه.

وذهب بعضهم إلى أنها لام تأكيد داخلة لتأكيد الخبر[٤٢]، واختصت اللام بالدخول في خبر (إنّ) دون سائر اخواتها لأن اللام تفيد التوكيد و(إنَّ) تفيد التوكيد فلا منافاة بينهما ولذلك اشتركا في جواب القسم لافادة التأكيد[٤٣]. واللام الداخلة موضعها الاصلي قبل (إنّ) نحو (لأنّ) لأنه وجب لها الصدارة قبل (إنّ) فكذلك بعد دخولها ولذلك علقت عن العمل إذا وقعت في خبرها

ولم تعد فاصلة بين (إن) ومعمولها لافادتها التأكيد فيصير بمنزلة تكرار (إنّ) وإنما اخرت لئلا يتوالى حرفاً توكيد وكانت اللام اخف بالتأخير [٤٤].

واختصت اللام بالمخففة واخرت إلى خبرها لأنه قد عهد ذلك فيها قبل التخفيف فأجري حكم التخفيف عليه [٤٥].

ومن الشواهد التي قيلت في هذا الباب قول عاتكة بنت زيد:

شلت يمينك إنْ قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد

فـ (إنْ) مخففة مهملة واللام للابتداء فارقة و(مسلما) مفعول قتلت وهذا عند البصريين والشاهد الآخر للبيت أنه أتى بعد (إنْ) المخففة فعل غير ناسخ للابتداء وهو (قتلت) وهذا عند البصريين شاذ وتقديره عند الكوفيين [٤٦] (ما قتلت إلا مسلماً) والذي أراه أن دخولها على مفعول ليس له تعلق بالابتداء يقوي قول الفارسي من انها ليست لام التأكيد.

وأما المكسورة فإن أعملتها لم تحتج إلى لام في خبرها لأنها لا تلتبس بالنافية لظهور العمل الفارق بينهما لأن النافية وأن اعملت على رأي المبرد فأنها تعمل عمل ليس [٤٧].

- **افعال المقاربة والرجاء والشروع (عسى):**

تعد (عسى) من افعال المقاربة وهي في الحقيقة من اخوات (كان) لأنها لتقرير الفاعل على صفة من رجاء ولكنها افردت في باب آخر لكون خبرها فعلاً فإذا دخلت على المبتدأ أو الخبر اعطت الخبر حكم معناها [٤٨]. واختصت (عسى) بأنها تستعمل ناقصة وتامة والذي يهمنا في هذا البحث التامة إذ تكون مسندة إلى (أنْ) والفعل نحو: (عسى أن يقوم) فأنْ والفعل في موضع رفع فاعل (عسى) واستغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها هذا إذا لم يلِ الفعل اسم ظاهر يصح رفعه به بعد (أنْ) فإن وليه نحو: (عسى أنْ يقوم زيدٌ) ففيه اختلاف فذهب الشلوبين إلى أن الظاهر يجب أن يكون مرفوعاً بالفعل الذي بعد (أنْ) وأنْ وما بعدها فاعل لعسى وتكون تامة لا خبر لها وذهب المبرد والسيرافي والفارسي إلى تجويز ذلك وتجويز وجه آخر وهو أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد (أنْ) مرفوعاً بعسى اسما لها و(أنْ) والفعل في موضع نصب بعسى وتقدم على الاسم والفعل الذي بعد (أن) فاعله ضمير يعود على فاعل (عسى) وجاز عوده عليه وإن تأخر لأنه مقدم في النية [٤٩] . ولزمت (أنْ) في خبرها لوجهين[٥٠]؛

أحدهما: إن المضارع يصلح للحال والترجي لا يكون إلا في المستقبل. لأن الحال موجود فلا يتعلق الرجاء به فصرفته (أنْ) إلى المستقبل المطابق بمعنى (عسى). والثاني: إن الخبر في تأويل الاسم الذي هو الأصل و(أن) مع الفعل في تأويل الاسم فلذلك الزمت ولم يأتِ

خبرها اسما الا شاذاً لأنه لا دلالة له على زمن مخصوص والقصد من خبرها الدلالة على الزمن المستقبل.

وحكى عن الكوفيين أن (أنْ والفعل) وضعهما الرفع بدلا من اسمها فيكون مثل الوجه الذي لا يحتاج إلى منصوب [٥١] ولكني أراه وجها ضعيفاً وذلك أن يكون خبر (عسى) مفردا ويكون شاذا ونادرا. وقد جاء في خبر (عسى) السين عوضا عن (أنْ) لكنه ليس بمطرد لعدم تقديرها بالمصدر مثل (أنْ)[٥٢] وقد يجيء الخبر بغير (أنْ) للدلالة على شدة المقاربة فتكون بمنزلة كاد.

- **فعل المقاربة (أوشك)**

أفعال هذا الباب لا تتصرف إلا (كاد) وأوشك ويأتي الفعل (أوشك) بصيغة الماضي مثلما يأتي بصيغة المضارع ومنه قول الشاعر:

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

والشاهد في البيت المذكور قوله: (لأوشكوا) اذ أتى الفعل (أوشك) بصيغة الماضي رداً على الاصمعي وأبي علي اللذين انكرا استعماله بصيغة الماضي وزعما أنه لم يستعمل إلا المضارع منه يوشك [٥٣] نعم الكثير فيه استعمال المضارع وقل استعمال الماضي وورد استعمال اسم الفاعل منه نحو قول الشاعر:[٥٤]

فمو شكة أرضنا أن تعود خلاف الانيس وحوشا يبابا

فصاغ (موشكة) اسم فاعل منه.

٣_ باب الفاعل (إسناد التاء إلى الأفعال)

إذا اسند الفعل إلى جمع فإما أن يكون جمع سلامة لمذكر أولا فإن كان كذلك وجب اقترانه بالتاء إن لم يكن جمع مذكر سالم كأنْ يكون جمع تكسير أو مؤنثاً سالماً إذ يجوز إثبات التاء وحذفها فنقول: قامت الرجال أو قام الرجال، وقام الهندات وقامت الهندات فإثبات التاء لتأوله بالجماعة وحذفها لتأوله بالجمع وللعلماء مذاهب شتى في اقتران الفعل بالتاء فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز في كل فعل اسند إلى ما ذكر أعلاه أن يوتى به مؤنثاً ويؤتى به مذكراً. وذهب الفارسي إلى جواز الوجهين إلا ما كان جمع مذكر سالم فلا يجوز فيه اقترانه بالتاء. أما مذهب البصريين فهو جواز الوجهين في اسم الجمع واسم الجنس الجمعي أما السالم المذكر فلا يجوز في فعله إلا التذكير والسالم المؤنث فلا يجوز فيه إلا التأنيث[٥٥]. ونرى أن هناك مذهباً للكوفيين يجيزون فيه إلحاق علامة التأنيث مع جمع المذكر السالم وتحذف مع المؤنث السالم

ومنه قوله تعالى[٥٦] ﴿**إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ**﴾ (الممتحنة:١٠) إذ حذفت علامة التأنيث من الفعل وذهب الفارسي وهو من البصريين إلى ذلك والذي أراه أنه جائز لورود السماع به. وتاء التأنيث تدل على تأنيث الفاعل والفاعل من لوازم الفعل [٥٧] ، ولا تأنيث للفعل ولهذا يبقى الفعل على ما هو عليه من دون تغيير لأن التاء فيه مستقلة بخلاف تاء الأسماء فإنها تصبح جزءاً من الكلمة [٥٨]. وأجاز بعضهم (قام هند) قياسا على ما حكاه سيبويه عن العرب وبه أخذ ابن كيسان كما ذكر السيوطي [٥٩].

وذهب الرماني إلى أنّ التذكير أصل فالعود إليه غير مكروه ورد المبرد على قوله بأنه لم يأتِ في قرآن ولا في كلام فصيح [٦٠]. وذهب الرضي إلى أنه لاوجه لانكار ما حكاه سيبويه مع ثقته وامانته [٦١].

أما التأنيث غير الحقيقي الذي يتعلق تأنيثه بالوضع والاصطلاح ففيه لغتان وأجودهما إثبات العلامة احتراما للفظ لأن العرب وضعت الكلمة على التأنيث ومنه قوله تعالى: ﴿**فَإِذَا جَاءَتْ الصَّاخَّةُ**﴾ (عبس ٣٢) والثاني حذفها لوجهين:أحدهما لتنحط رتبتها عن رتبة الحقيقي والاخر:أن المؤنث في معنى المذكر فحمل المؤنث على المذكر ومنه قوله تعالى: ﴿**وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ**﴾ (القيامة ٩).

٤_ باب الحال:

- **وقوع المصدر موقع الحال**

حق الحال أن يكون وصفا وهو ما دل على معنى وصاحبه كقائم وحسن ومضروب فإن وقع مصدراً فهو خلافٌ للأصل إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى وقد كثر مجيئه مصدرا نكرة لكنه ليس بمقيس نحو: زيد طلع بغتةً، فبغتة مصدر نكرة وهو منصوب والتقدير: زيد طلع باغتا وهذا مذهب سيبويه والجمهور فالمصدر نفسه حال وهو على التأويل بالوصف المناسب وحجتهم أن المصدر وقع خبراً كما وقع نعتا في كلام العرب . وذهب الاخفش والمبرد إلى أن المصدر مفعول مطلق عامله فعل من لفظه وجملة الفعل والفاعل حال والتقدير في(جاء زيد ركضا) جاء زيدُ يركض ركضا. أما الفارسي فيرى أن المصدر مفعول مطلق عامله وصف محذوف فهو مفعول مطلق مبين لنوع عامله وعامله هو نفس الفعل المتقدم في الكلام أما أبو حيان فيرى أن ورود المصدر حالا اكثر من وروده نعتاً.

واجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل منه إلا ما سمع وشذ المبرد فقال يجوز القياس فيما هو نوع للفعل نحو: جئته مشيا بل يقتصر فيه وفي غيره على السماع إلا في: أنت

الرجل علما وأما علما فعالم [٦٢]. والذي أراه أن ما قيس على كلام العرب يعد من كلامهم والذي لم يستعمل فهو ليس منه بل يحفظ ولا يقاس عليه.

- **تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف:**

ذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وتبعهم في ذلك ابن مالك لورود السماع به هذا إن كان مجروراً بحرف جر أصلي.

ومن الشواهد التي قيلت في هذا الباب قول الشاعر

لئن كان برد الماء هيمان صاديا إلي حبيبا أنها لحبيب

والشاهد فيه : قوله (هيمان) و(صاديا) وهما حالان من الضمير المجرور بـ (إلى) وهو الياء. أما مذهب الجمهور فلا يجيز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فلا نقول في (مررت بهند جالسة) مررت جالسة بهند [٦٣]. هذا إذا كان مجروراً بحرف جر أصلي أما إذا كان الحال مجرورا بحرف جر زائد نحو: ما جاءني من احد راكبا (فراكبا) حال من احد المجرور لفظا بمن الزائدة ولا خلاف بين أحد من النحاه في جواز تقديم الحال عليه أو تأخيره عنه فيصح أن نقول: ما جاء من أحد راكباً أو نقول: ما جاء راكبا من أحد [٦٤] .

وإن تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على الأصح غير ممتنع وأكثر النحويين على منعه ولكنه ورد في قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ**﴾ (سبأ ٢٨) إذ وردت لفظة (كافة) على أحد الأقوال على أنها حال من الناس المتأخر والقول الثاني أن كافة صفة لإرساله محذوفة وهذا قول الزمخشري[٦٥] وقيل: هي حال من الكاف والتاء للمبالغة[٦٦].

- **مجيء صاحب الحال نكرة [٦٧]:**

حق صاحب الحال أن يكون معرفة ولا يجيء نكرة في الغالب إلا عند وجود مسوغ من المسوغات منها: أن يتقدم الحال على النكرة نحو: فيها قائما رجلٌ. ومنها أن تخصص النكرة بوصف نحو قوله تعالى: ﴿**فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ*أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا**﴾ (الدخان ٤- ٥) أو ما تخصص بالإضافة نحو قوله تعالى: ﴿**فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ**﴾ (فصلت: ١٠) أو أن تقع النكرة بعد نفي أو استفهام أو نهي نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ**﴾ (الحجر: ٤). وأيضاً وجود (إلا) مانع من ذلك إذ لا يعترض بـ (إلا) بين الصفة والموصوف ومثال ما وقع بعد الاستفهام قول الشاعر:

يا صاح هل حـم عـيش باقيـاً فتـرى لنفسـك العـذر فـي ابعادهـا الامـلا

ومثال ما وقع بعد النهي قول قطري بن الفجاءة:

لا يـركنن أحـد إلـى الاحجـام يـوم الـوغى متخوفـا لحمـامِ

وممن صرح بالمنع أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي في كتابه التذكرة. ويقل مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ من المسوغات وأجاز سيبويه قولهم: (فيها رجلٌ قائما) وذهب إلى ان ذلك مقيس لا يوقف فيه على ما ورد به من السماع وذهب الخليل ويونس بن حبيب إلى أن ذلك مما لا يجوز أن يقاس عليه وإنما يحفظ ما ورد منه. وحجة سيبويه أن الحال يؤتى به لتقييد العامل فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها.

وذهب سيبويه إلى ان قولهم: (هذا خاتم حديداً) أن (حديداً) حال وأن الذي سوغ التخلص من جعله نعتاً مع كونه جامد غير مؤول بمشتق أو يشاركه فيه معرفة كقولك: هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين [٦٨] .

٥_ باب حروف الجر حرف (الكاف):

سمي الحرف حرفا لكثرة معانيه فهو من قولهم: رجل محترف إذا كان متفننا في الصنائع [٦٩]. وتأتي الكاف لمعان متعددة وكثيرة فقد تأتي للتشبيه نحو: زيد كالأسد والتعليل نحو: ﴿**وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ**﴾ (البقرة: ١٩٨) أي: لهدايته إياكم وتأتي للتأكيد نحو قوله تعالى﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ (الشورى: ١١) أي ليس مثله شيء ضمن حروف الجر[٧٠] وزيدت الكاف في قول رؤبة بن العجاج [٧١]:

لواحق الاقراب فيها كالمقق

أي: فيها المقق، أي: الطول. إذ وردت الكاف في قوله: كالمقق زائدة غير دالة على معنى من المعاني التي تستعمل لها. ودليل زيادتها شيئان: إن المعنى الذي أراده الشاعر لا يتم إلا على طرحها من الكلام وحذفها. والثاني: أن بقاءها ذات معنى من المعاني التي ترد لها يفسد الكلام ويخل به وتخريج البيت على زيادة الكاف هو تخريج جماعة من النحاه منهم الفارسي في البغداديات وابن السراج في الأصول والرضي وابن عصفور وابن جني. ويرى الفارسي أن الكاف زيدت في قوله تعالى: ﴿**أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ**﴾ (البقرة: ٢٥٩) وتقدير الكلام: ارأيت الذي حاج إبراهيم في ربِّه أو الذي مر على قرية [٧٢]. ولابد من الذكر أن الكاف تزاد أن امن اللبس ويكون الموضع غير صالح للتشبيه وزعم ابن السراج إلى عدم وجود زائد في كلام العرب والحرف هنا يفيد التوكيد فهو داخل في قسم المؤكد ولا ينفي وجود الزائد مطلقا بل يعمل ويؤدي معنى والزائد عنده ما لا يعمل ولا معنى له ويكون دخوله كخروجه [٧٣].

وتكون الكاف اسماً فتجر بحرف أو بإضافة وذهب سيبويه إلى أنها لا تكون اسماً إلا في ضرورة الشعر(٧٤).

٦_ باب الإضافة:

هناك ألفاظ مثل (غير وبعد وحسب وأول ودون وأسماء الجهات الست، وهي: أمامك وخلفك وفوقك وتحتك ويمينك وشمالك) لها أربعة أحوال فتبنى في حالة منها وتعرب في بقيتها، فتبنى إذا حذف ما تضاف إليه ونوي معناه دون لفظه فإنها تبنى على الضم نحو قوله تعالى: ﴿**لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ**﴾ (الروم: ٤) وحكى الفارسي بضم اللام وفتحها وكسرها في قوله: ابدأ بذا من أولُ بضم اللام على البناء لنية المضاف إليه معنى والفتح على الإعراب لعدم نية المضاف إليه لفظا ومعنى وإعرابها إعراب ما لا ينصرف للصفة ووزن الفعل. والكسر على نية المضاف إليه لفظا والبناء على الضم إذا حذف ما تضاف إليه ونويته معنى لا لفظا(٧٥).

وبنيت هذه الألفاظ عند حذف المضاف إليه ونوي معناه لأنها أشبهت الحرف في الاحتياج إلى ذلك المحذوف كما بنيت الأسماء الموصولة لاحتياجها احتياجاً متأصلاً إلى الصلة، فإن قلت: فلماذا لم تبنَ مع ذكر هذا المضاف إليه مع إن الموصولات تبنى مع ذكر الصلة فالجواب أن الإضافة من خصائص الأسماء فإذا ذكر المضاف إليه أو حذفه لكنه كان منوياً بلفظه فقد ابعد ذلك شبهه بالحروف وإذا حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه صار اسما تاما وزال الاحتياج الذي هو سبب البناء (٧٦) ومن الشواهد التي قيلت قول الشاعر معن بن أوس:

لعمرك ما أدري وأني لا وجلُ على أينا تعدو المنية أولُ

والشاهد في البيت قوله (أول) وروايته بالضم. وبهذا يكون البناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة ويكون البناء أصلاً في الحروف إذ لا تكون إلا مبنية ويكثر في الأفعال (٧٧)، أما (قبل) و(بعد) فأنهما تأتيان بشكل تشعر أنهما مبنيتان غير معربتين لأنه قلما تردا مرفوعتين في الكلام بل هما ظرفان ينصبان على الظرفية أو يخفضان بعد الحرف وتنفرد (من) بجر الظروف التي لا تنصرف كقبل في قوله تعالى: ﴿**لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ**﴾ (الروم: ٤).

أما حالات إعراب هذه الألفاظ فتعرب إذا أضيفت لفظا أو حذف المضاف إليه ونوى اللفظ وتبقى في هذه الحالة كالمضاف لفظا فلا تنون إلا إذا حذف ما تضاف إليه ولم ينوَ لفظه ولا معناه فتكون حينئذ نكرة (٧٨). ومن الشواهد التي قيلت قول الشاعر: (٧٩).

ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف

والرواية بخفض قبل من دون تنوين، أي: ومن قبل ذلك فحذف ذلك من اللفظ وقدره ثابتا. فحذف المضاف ونوى لفظه واصل الكلام (ومن قبل ذلك حدث) وقرأ الجحدري والعقيلي قوله تعالى ﴿**لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ**﴾ (الروم: ٤) بالخفض من دون تنوين أي من قبل الغلب ومن بعده فحذف المضاف إليه وقدر وجوده ثابتاً [٨٠].

والحالة الأخرى للإعراب تعرب الألفاظ نصبا إذا ما حذف المضاف إليه ولم ينوَ لفظه ولا معناه فإنها تكون نكرة معربة ولكنها تنون لأنها حينئذ اسماً تاماً كسائر النكرات فتقول: (جئتك قبلا وبعداً) و(من قبلٍ ومن بعدٍ) ومنه قراءة قوله تعالى: ﴿**لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ**﴾ بالخفض والتنوين وقال أبو حيان: إنّ هذه قراءة ابن السماك والجحدري وعون العقيلي [٨١] ولهذه الأسماء حالة أخرى وهي أن تنصب إذا لم يدخل عليها جار فإذا دخل عليها جرت فتقول: (من قبلٍ ومن بعدٍ) ولها حالتان وهي الإعراب وسقوط التنوين في كل ما يفعل بكل مضاف مثلها. وبعد كل هذا تقول: إنه إنْ لم ينوَ التنكير ولا لفظ المضاف إليه ولم يثبت التنوين ولا العطف بني المضاف على الضم إن لم يشابه ما لا تلزمه الإضافة معنى[٨٢]

٧_ باب العطف (عطف البيان)

عطف البيان هو التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع وفي التوضيح والتخصيص جامدا أو بمنزلته ويوافق المتبوع في الإفراد والضدية وفي التذكير والتأنيث والتعريف والتنكير خلافاً لمن التزم تعريفهما ولمن أجاز تخالفهما[٨٣] .

وكل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً نحو: ضربت أبا عبدالله زيداً. واستثنى من ذلك مسألتين يتعين فيهما كون التابع عطف بيان وهي: أن يكون التابع مفرداً معرفة والمتبوع منادى نحو: يا غلام يعمرا فيتعين أن يكون يعمرا عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً لأن البدل على نية تكرار العامل فكان يجب بناء يعمرا على الضم لأنه لو لفظ بـ (يا) معه لكان كذلك. والثاني أن يكون التابع خالياً من (أل) والمتبوع بـ (أل) وقد أضيفت إليه صفة بـ (أل) نحو: (أنا الضارب الرجل زيد) فيتعين أن يكون زيد عطف بيان ولا يجوز كونه بدلاً من الرجل لأن البدل على نية تكرار العامل . فيلزم أن يكون التقدير (أنا الضارب زيدٍ) وهو لا يجوز لما عرفت من أن الصفة إذا كانت بـ (أل) لا تضاف إلاّ لما فيه (أل) أو ما أضيفت إلى ما فيه (أل) نحو: أنا الضارب الرجل

زيدٍ ومن الشواهد التي قيلت في هذا الباب قول الشاعر:

أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا إذ لا يصح أن يكون التقدير (أنا ابن التارك بشر) وأنّ تجويز أنْ يكون بشر بدلاً غير مرضي وقصد بذلك التنبيه على مذهب الفراء والفارسي من جواز إضافة الوصف المقترن بـ (أل) إلى العلم نحو: (أنا الضارب زيد) وعلى هذا يجوز في أنا ابن التارك البكري بشر أن يجعل بشر بدلاً لأنه يجوز عندهم أن تقول: أنا ابن التارك بشر بإضافة التارك الذي هو وصف مقترن بـ (أل) إلى بشر الذي هو علم ومعنى هذا إنه يجوز إحلال التابع محل المتبوع ومتى جاز ذلك صح في المتبوع وجهان: أن يكون عطف بيان وأن يكون بدلاً. لكن مذهب الفراء والفارسي غير مقبول عند ابن مالك وجمهرة العلماء لا جرم أنهم لم يجيزوا في بشر إلا وجها واحداً وهو أن يكون عطف بيان [٨٤].

وجعل الزائد عطف بيان أولى من جعله بدلاً كلما صلح للعطفية والبدلية وكان فيه زيادة بيان فجعله عطفا أولى [٨٥]، نحو قوله تعالى: ﴿**أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ**﴾ (المائدة: ٩٥) وقوله تعالى: ﴿**مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ**﴾ (إبراهيم: ١٦) وقوله تعالى: ﴿**يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونِةٍ**﴾ (النور: ٣٥) . والذي أراه أنه وجه مستقيم.

الخاتمة ونتائج البحث:

جرت العادة في الدراسات الأكاديمية الوصول إلى نتائج يتوصل إليها الباحث في ختام بحثه ومنها:

- ذهب بعض العلماء إلى أن (ليس) تعد من الحروف ويرى الفارسي ذلك في أحد قوليه إذ يعدها حرف نفي بمنزلة (ما) النافية ولا تدل على الحدث على حين ذهب الجمهور إلى أنها من الأفعال والصحيح ذلك بدليل اتصالها بتاء التأنيث الساكنة فهي من الأفعال الناقصة.
- أجاز الفارسي تقديم خبر ليس عليها وتبعه ابن برهان لورود السماع به على حين نرى اختلاف النحويين في ذلك إذ ذهب بعضهم إلى الامتناع لأنها فعل جامد أشبهت عسى وخبرها لا يتقدم بالاتفاق.
- اضطرب الفارسي في رأيه بشان زيادة الباء في خبر (ما) النافية العاملة عمل ليس فيرى مرة أنها لا تزاد إلا في الخبر المنفي وتارة يرى أنها لا تزاد إلا بعد (ما) الحجازية.
- ذهب المبرد وأبو بكر السراج والفارسي وابن جني إلى أنّ (إن) النافية تعمل عمل ليس وذهب الكوفيون إلى الإعمال كذلك خلا الفراء فلا يجيز ذلك إذ نحا نحو البصريين في أنّ (إن) النافية لا تعمل شيئاً.
- يرى الفارسي أن اللام التي تدخل في خبر (إنْ) المخففة هي لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق ونحا نحوه ابن أبي العافية وحجته أن الحذف يكون طلباً للتخفيف والتأكيد ينافي ذلك والوجه الأخر أنها تدخل على المفعول به في (إنْ ضربت لزيداً) ولو كانت للتأكيد لم يجز ذلك .
- أجاز الفارسي أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد (أنْ) في (عسى أنْ يقوم زيدٌ) مرفوعاً بعسى إسماً لها و(أنْ) والفعل في موضع نصب بعسى تقدم على الاسم. والفعل الذي بعد (أنْ) فاعله ضمير يعود على فاعل عسى وجاز عوده عليه وإن تأخر لأنه مقدم في النية.
- أنكر أبو علي والأصمعي استعمال (أوشك) بصيغة الماضي وزعما أنه لم يستعمل منها إلا المضارع (يوشك)، نعم الكثير فيها استعمال المضارع وقل استعمال الماضي منها.

- ذهب البصريون إلى أن الفعل السالم المؤنث لا يجوز فيه إلا التأنيث على حين يرى الكوفييون أنه يجوز فيه حذف علامة التأنيث ومنه قوله تعالى ﴿**إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ**﴾ (الممتحنة:١٠) وتبعهم الفارسي في ذلك وهو من البصريين لورود السماع به.
- أجاز الفارسي تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وتبعه في ذلك بعض النحويين لورود السماع به وذلك إذا كان مجروراً بحرف جر أصلي أما مذهب الجمهور فلا يجيزون ذلك.
- تزاد الكاف في مواضع معينة عند الفارسي إن أمن اللبس على حين يرى ابن السراج أنه لا زائد في كلام العرب بل تعمل وتؤدي شيئاً معيناً.
- ذهب الفراء والفارسي إلى جواز إضافة الوصف المقترن بـ (أل) إلى العلم فبذلك يجوز أن يكون بدلاً ومعنى هذا يجوز إحلال التابع محل المتبوع ومتى جاز ذلك صح في المتبوع وجهان: أن يكون عطف بيان وأن يكون بدلاً لكن جعل الزائد عطف بيان أولى من جعله بدلاً.

وهذا ختام ما وصلنا إليه في هذا البحث الموجز وأخيراً نسأل الله تعالى أن يوفقنا لخدمة لغة القران أنه سميع مجيب وصلى الله على سيدنا محمد (صلى الله عليه واله وسلم). تم بحمده تعالى.

الهوامش:

(١) ينظر انباه الرواة على أنباه النحاه، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي ت (٦٤٦ه) المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤ه: (١/ ٣٠٨- ٣١٠) وتاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري ت (٤٤٢ه)، تحقيق د.عبد الفتاح محمد الحلو، همر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢، ١٤١٢ه- ١٩٩٢م : (٢٦- ٢٧).

(٢) ينظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن حمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الاربلي ت (٦٨١ه) تحقيق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت:(٢/ ٨٠- ٨٢) وسير أعلام النبلاء، شمس الدين أبوعبدالله محمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ت (٧٤٨ه)، دار الحديث، القاهرة، طبع سنة ١٤٢٧ه-٢٠٠٦م : (٣٩٦/١٢).

(٣) ينظر تاريخ العلماء النحويين: (٢٦- ٢٧) والوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبدالله الصفدي ت (٧٦٤ه) تحقيق: أحمد الانارؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث- بيروت، ١٤٢٠ه-٢٠٠٠م (٢٩٢/١١).

(٤) ينظر وفيات الأعيان:(٢/٨٠- ٨٢).

(٥) ينظر سير اعلام النبلاء:(١٢/ ٣٩٦).

(٦) ينظر تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم:(٢٦- ٢٧).

(٧) ينظر انباه الرواة: (١٨٨/٢) وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاه، عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ت(٩١١ه)، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان صيدا، (٢-٢٠٦) وكشف الظنون (مصطفى بن عبدالرحمن الرومي الحنفي المعروف بـــ (حاجي خليفة) ت (١٠٦٧ه)) ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (١٤١٣ه- ١٩٩٢م).

(٨) ينظر انباه الرواة: (٣٠٨/١ -٣١٠) ووفيات الاعيان: (٨٠/٢-٨٢).

(٩) ينظر الوافي بالوفيات:(٢٩٢/١١) والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزابادي ت (٨١٧ه)، دار سعدالدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢١ه-٢٠٠٠م : (١٠٨- ١٠٩) وبغية الوعاة (٤٩٦/١- ٤٩٨).

(١٠) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (بهاءالدين عبدالله ابن عقيل العقيلي الهمداني المصري ت ٧٦٩ه) تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، مكتبة الهداية – بيروت، لبنان:ط١، (١٤٩ه-٢٠٠٨):مقدمة الكتاب.

(١١) ينظر نفسه: (٩٢/١).

(١٢) ينظر شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور الاشبيلي) تحقيق أنيس بديوي، مؤسسة الرسالة بيروت- لبنان، ط٣، (د.ت) : (٣٤١/١).

(١٣) ينظر شرح ابن عقيل:(٩٢/١).

(١٤) ينظر المغني في النحو تأليف (الإمام الشيخ تقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي ت٦٨٠ه) تحقيق د.عبدالرزاق عبدالرحمن أسعد السعدي، طبع دار الشؤون الثقافية آفاق عربية، ط١، ١٩٩٩م-٢٠٠٠م : (٢٦٥/٢).

[١٥] ينظر شرح ابن عقيل: (١٢٢/١).

[١٦] ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى (محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الانصاري) ت (٧٦١) تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع، العراق-النجف (د-ت) : (٤٧).

[١٧] ينظر الكتاب، (سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان ت ١٨٠ه) تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة، ١٩٨٢م: (٤٥/١) وشرح المفصل (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ت٦٤٣ه) الطبعة المنيرية، د.ت: (٩٠/٧)، واسرار العربية (عبدالرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيدالله بن أبي سعيد أبو بركات الانباري) تحقيق د.فخر صالح قدارة، دار الجيل بيروت، ط١، د.ت: (١٣٢).

[١٨] ينظر المغني في النحو:(١٠/٣).

[١٩] ينظر الكتاب: (١/ ٧١و١٤٧) ومغني اللبيب عن كتب الاعاريب (جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري) تحقيق د.مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر- بيروت، ط٦، ١٩٨٥م : (٨٣) و(٣٨٧).

[٢٠] ينظر شرح ابن عقيل: (١٢٩/١).

[٢١] ينظر شرح قطر الندى: (١٥٦).

[٢٢] ينظر شرح ابن عقيل: (١٢٩/١).

[٢٣] ينظر شرح قطر الندى: (١٥٦).

[٢٤] ينظر المغني في النحو:(٦٨/٣).

[٢٥] ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف (أبو البركات الأنبا ري، كمال الدين عبدالرحمن بن أبو سعيد الأنبا ري ت(٥٧٧ه))، منشورات جامعة الآداب والعلوم الإنسانية، مديرية الكتب والمطبوعات مطابع روضة النموذجية ١٩٨٩م : (١٦٠)، وشرح جمل الزجاجي:(٣٨٨/١)، وشرح كافية ابن الحاجب (رضي الدين الاستراباذي ت (٦٨٦ه))، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٩ه-١٩٩٨م: (٢٩٧/٢).

[٢٦] ينظر المغني في النحو: (٨٠/٣).

[٢٧] ينظر شرح المفصل: ١١٤/٧ والانصاف: (١٦٠).

[٢٨] ينظر شرح قطر الندى: (١٦٦).

[٢٩] ينظر شرح ابن عقيل: ١٤٣/١.

[٣٠] ينظر اسرار العربية: (١٤٣) وشرح جمل الزجاجي: (٥٩١/١).

[٣١] ينظر شرح المفصل:(١٠٩/١) والمغني في النحو:(١٠١/٣).

[٣٢] ينظر المغني في النحو:(٩٧/٣).

[٣٣] ينظر شرح ابن عقيل: (١٤٦/١).

[٣٤] ينظر المقتضب (المبرد أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥ه)) تحقيق محمد عبدالخالق عظيمة، الجمهورية العربية المتحدة، د.ت : (٥٠/١) و(٣٦٢/٢).

[٣٥] ينظر شرح ابن عقيل: (١/ ١٤٦- ١٤٧).

[٣٦] ينظر نفسه.

[٣٧] ينظر شرح الكافية:(١/ ٢٧٠) (وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع)، جلال الدين السيوطي، ت ٩١١ه تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار المنهاج، دمشق، سوريا، ط٣، ٢٠٠٢م :(١/ ١٢٤).

[٣٨] ينظر الكتاب: ١٥٢/٣ والمغني في النحو: ١٢٠/٣.

[٣٩] ينظر شرح ابن عقيل: ١/ ١٧٥.

[٤٠] ينظر شرح الكافية:(٢/ ٣٥٩)، والانصاف: (٦٤٠) والهمع:(١/ ١٤١).

[٤١] ينظر المغني في النحو:(٣/ ٢٢٦).

[٤٢] ينظر شرح المفصل:(٨/ ٦٣- ٧٤) والانصاف: (٦٤٠).

[٤٣] ينظر المغني في النحو:(٣/ ١٧٠).

[٤٤] ينظر نفسه: (٣/ ١٦٨).

[٤٥] ينظر نفسه:(٢٢٦/٣).

[٤٦] ينظر الانصاف: (٦٤١) ومغني اللبيب: (٣٧).

[٤٧] ينظر المقتضب:(٣٦٢/٢).

[٤٨] ينظر المغني في النحو: (٣٣٩/٣).

[٤٩] ينظر شرح ابن عقيل:(١/ ١٥٧- ١٥٨).

[٥٠] ينظر أسرار العربية: (١٢٧).

[٥١] ينظر شرح الكافية:(٢/ ٣٠٣).

[٥٢] ينظر الكتاب:(١٥٩/٣) والمقتضب:(٧٠/٣) ومغني اللبيب: (٢٠٣) و (٧٥٤).

[٥٣] ينظر شرح ابن عقيل: (١/ ١٥٤).

[٥٤] ينظر نفسه:(١/ ١٥٦).

[٥٥] ينظر نفسه:(٢/ ٤٢) .

[٥٦] ينظر شرح الاشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، (الاشموني أبو الحسن علي بن محمد ت٩٢٩ه)، نشر مكتبة النهضة العصرية، مصر، ط٣، (د.ت): (٥٤/٢) .

[٥٧] ينظر المغني في النحو:(١/ ١٢٥) .

[٥٨] ينظر شرح المفصل:(٧/ ٣).

[٥٩] ينظر الهمع:(٢/ ١٧١).

[٦٠] ينظر المقتضب:(٢/ ١٤٨) وشرح المفصل:(٥/ ٩٣).

[٦١] ينظر شرح الكافية:(٢/ ١٦٩).

[٦٢] ينظر شرح ابن عقيل:(١١٣/٢) و المقتضب:(٣/ ٢٣٤) وشفاء العليل في إيضاح التسهيل، (أبوعبـــدالله محمد بن عيسى ألسليلي ٧١٥ه-٧٧٠ه)، تحقيق د.الشريف عبدا لله علي الحسيني ألبركاتي، بيروت- لبنان،ط١، ١٤٠٦ه-١٩٨٦م: (٣/ ٥٢٤) .

[٦٣] ينظر شرح ابن عقيل:(٢/ ١١٨).

[٦٤] ينظر المقتضب: (٣/ ٢٣٤) وشفاء العليل:(٣/ ٥٢٤).

[٦٥] ينظر الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ت ٥٣٨ه) ، دار الفكر، بيروت، د.ت: (٣/ ٢٩٠).

[٦٦] ينظر شفاء العليل:(٢/ ٥٢٨).

[٦٧] ينظر شرح ابن عقيل:(٢/ ١١٧- ١١٨).

[٦٨] ينظر شفاء العليل: (٥٢٦/٢).

[٦٩] ينظر لسان العرب لابن منظور، تنسيق علي شيري ط١، دار أحياء التراث العربي بيروت، لبنان،١٩٨٨ : (٩/ ٤٤).

[٧٠] ينظر شرح المفصل: (٤/٨) وشرح الكافية : (٢/ ٣٤٣) والمغني في النحو: (١/ ١٠٩) .

[٧١] ينظر المقتضب: (٤/ ٤١٨) والانصاف: (١/ ٢٩٩) .

[٧٢] ينظر شرح ابن عقيل: (٣/ ١٣- ١٤).

[٧٣] ينظر الأصول في النحو، (أبو بكر محمد بن سهيل بن السراج)، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط٣، ١٩٨٨، : (١/ ٤٤- ٤٥) وشرح المفصل: (٨/ ١٣٧) والمغني في النحو: (١/ ١٨١).

[٧٤] ينظر الكتاب: (١/ ٢٠٣) وشفاء العليل: (٢/ ٦٧١).

[٧٥] ينظر شرح ابن عقيل: (٣/ ٣٥) .

[٧٦] ينظر شرح قطر الندى: (٤٢).

[٧٧] ينظر نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، (د.أحمد عبد الستار الجواري)، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤ه-١٩٨٤م: (١٠٢) و (١٠٩).

[٧٨] ينظر شرح ابن عقيل: (٣/ ٣٤).

[٧٩] ينظر شرح ابن عقيل: (٣/ ٣٤).

[٨٠] ينظر شرح قطر الندى: (٤٢).

[٨١] ينظر البحر المحيط (أبو حيان الأندلسي)، تحقيق: عادل أحمد، علي معوض دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣ه-١٩٩٣م : (٧/ ١٦٢).

[٨٢] ينظر شفاء العليل: (٢/ ١٧٥).

[٨٣] ينظر نفسه: (٢/ ٧٦٣) .

[٨٤] ينظر شرح ابن عقيل: (٣/ ١٠٠- ١٠١).

[٨٥] ينظر شفاء العليل: (٢/ ٧٦٦) .

Al- Farisi Syntactic Views on Ibn Akeels Interpretation of Ibn Maliks Alfia

By: Assist. Instructor
Yousra N. Ghazi
College of Political Sciences
Al- Mustunsiryah University

The effort of Arabic languistics emerged in Arabic grammar Which is regarded as one of the most important field of langual sciences that became clear as Al Farisi the linguistic Who is recognized in apprihension and berliance as he enriched the language when he became the Imam of his time in the grammatical field He showed his point of views in this research as a person served Arabic and enriched it irrespectively through important book (expauation of Ibn Akeel interpretation of Ibn Maliks Alfia). He wasn't bias to certain doctrine, he regards that grammatical decision is confined on allowing or measuring and searching for outlets in order to reach this decision through his view, not this only, he authored useful books in Arabic grammar served Arabic speakers. I concluded some conclusions in this respect.